مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

راس المال المصرفي حسب متطلبات لجنة بازلIII ودوره في تحقيق الاستدامة المالية

" دراسة تطبيقية علي القطاع المصرفي العراقي "

ليلي عبدالكريم محمد الهاشمي

جامعة الموصل – كلية الادارة والاقتصاد – العراق

المستخلص :

يواجه القطاع المصرفي في الوقت الحاضر تحديات كبيرة ناجمة عن المنافسة الشديدة في البيئة المالية، وهذا ما يجعل المصارف تسعى وبشكل مستمر إلى تحقيق الاستدامة المالية وهذا يتطلب منها زيادة رأس المال مما يعطي المصارف قدرة كبيرة على منح الائتمان خلال الأزمات، ومن هذا المنطلق اتجهت الدراسة إلى تضبيط راس المال حسب مقررات لجنة بازل من اجل تحقيق الاستدامة المالية في الازمات، وقد استخدمت الدراسة ثلاثة مؤشرات لقياس كفاية راس المال وهي مؤشر متانة راس المال ومؤشر راس المال الأساسي ، ومؤشر الاستدامة المالية الذي تم التعبير عنه من خلال مؤشر اجمالي القروض /اجمالي الموجودات، وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتحقق من المؤشرات السابقة، وخلصت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات ابرزها ان المصارف التي تعتمد على الودائع التقليدية كمصدر للتمويل تكون اكثر استقراراً ولديها قدرة على الاستدامة والتنافس في منح الائتمان في حدوث الازمات من المصارف التي تعتمد على مصادر اخرى كالاقتراض نتيجة ان الاموال المقترضة تتلاشى بسرعة عندما تخضع الاسواق لضغوط وازمات فذلك يعني امتناع المقرضين عن منح قروض جديدة او تجديد قروض قديمة. خلصت الدراسة الي عدة توصيات منها ضرورة تطوير النماذج المعدة لقياس نسبة كفاية راس المال حتى تتوافق مع ما جاءت به مقررات لجنة بازلIII.

ABSTRACT:

The banking sector is facing great challenges due to intense competition in the financial environment. This is why banks are constantly seeking financial sustainability. This requires increasing capital, which gives banks a great ability to grant credit during crises. The study used three indicators for measuring capital adequacy: the capital strength index, the basic capital index, and the financial sustainability index, which was expressed through the total loan / total assets index. The study concluded many conclusions and recommendations, most notably that banks rely on conventional deposits as a source of finance are more stable and have the ability to sustain and compete in granting credit in the occurrence of crises from banks that rely on other sources such as borrowing; since the money borrowed faded quickly when the markets are under pressure and crises, this means that lenders do not grant new loans or renew old loans. The research concluded several recommendations, including the need to develop models designed to measure the adequacy of capital in order to be compatible with the Basel Committee decisions.

الكلمات المفتاحية : لجنة بازلIII ، الاستدامة المالية، الضوابط المالية ، العراق .

المقدمة:

ان موضوع راس المال المصرفي حسب مقررات لجنة بازل واتجاه المصارف الى تحقيق الاستدامة المالية والاستمرارية والمطاولة في منح الائتمان المصرفي خلال الازمات المالية هو احد الاتجاهات الحديثة في ادارة المصارف والتي اكدت

عليها المنظمات الدولية، ولغرض تغطية موضوع الدراسة تم عرضها ضمن جزئين رئيسين تناول الجزء الأول الاطار المفاهيمي ضوابط راس المال المصرفي ودوره في تحقيق الاستدامة المالية وعرضه التجربة العراقية في تطبيق مقررات لجنة بازل وابرز الصعوبات التي واجهتها، اما الجزء الثاني فعرض الجانب العملي الخاص بقياس قوة راس المال المصرفي من خلال ثلاثة مؤشرات هي مؤشر متانة راس المال ومؤشر لجنة بازل المتمثل براس المال الاساسي +المساند/الموجودات المرجحة بالمخاطر واخيرا مؤشر راس المال الممتلك /اجمالي الودائع اما متغير الاستدامة المالية فقد تم قياسه من خلال مؤشر اجمالي القروض/اجمالي الموجودات.

مشكلة الدراسة :

تظهر عدة تساؤلات للدراسة ومنها:

1- هل لزيادة راس المال المصرفي دور في تحقيق الاستدامة المالية والاستمرارية في منح الائتمان المصرفي وقت الازمة.

2- ماهي الضوابط والمقررات التي جاءت بها المنظمات الدولية من ضمنها لجنة بازل والتي لها دور بالغ الأهمية في دعم اقراض المصرف.

3- هل تتوفر لدى المصارف المبحوثة الجاهزية لتطبيق مقررات لجنة بازل3.

أهمية الدراسة :

حظي موضوع راس المال المصرفي حسب متطلبات لجنة بازل ودوره في تحقيق الاستدامة المالية باهتمام بالغ من قبل المختصين في هذا المجال، حيث مازال يشهد العديد من التغيرات والتطورات ودليل ذلك قيام لجنة بازل3 بإدخال مجموعة من التعديلات على معيار راس المال في مقرراتها الجديدة والتي دخلت حيز التطبيق ابتداء من عام 2013. اذ تمثل نسبة كفاية راس المال وكيفية حسابها الشغل الشاغل لمسؤولي المصارف والقائمين عليها فهي تمثل لب المخاطر التي ظهرت في السنوات الاخيرة فضلاً عن كونها تمثل صمام الامان او الضمان المقدم من قبل المقترض لسداد مختلف الالتزامات تحت اسواء الظروف ،وعدم كفاية راس المال يعرض المقترض للازمات المالية. وهو ايضاً خط الدفاع الاول لامتصاص اية خسائر قد تلحق بالمقترض. لذلك وجدت مقررات لجنة بازل ان الهدف الرئيسي من كل ذلك هو تضبيط المصارف لغرض تعزيز القطاع المصرفي وجودة الرقابة المصرفية من اجل تحقيق الاستدامة المالية والاستمرار في منح الائتمان وقت الازمة.

أهداف الدراسة :

1- تسعي الدراسة الى تحديد دور راس المال المصرفي في تحقيق الاستدامة المالية وقت الازمة .

2- تحديد ومعرفة الضوابط والمقررات التي جاءت بها لجنة بازل3

3- تقييم مدى جاهزية المصارف المبحوثة لتطبيق مقررات لجنة بازل3 .

فرضية الدراسة :

تبني الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

هناك علاقة قوية ذات تأثير معنوي بين تضبيط راس المال حسب مقررات لجنة بازل 3 والاستدامة المالية للمصارف العراقية عينة الدراسة ، ويشتق من هذه الفرضية الفرضيتان التاليتان:

1- يؤدي ارتفاع مؤشرات راس المال (متانة راس المال و مؤشر راس المال الاساسي +المساند/الموجودات المرجحة بالمخاطر و مؤشر راس المال الممتلك/اجمالي الودائع)الى تحقيق الاستدامة المالية والاستمرارية في منح الائتمان خلال الازمات .

2- يؤدي انخفاض مؤشرات راس المال (متانة راس المال و مؤشر راس المال الاساسي +المساند/الموجودات المرجحة بالمخاطر و مؤشر راس المال الممتلك/اجمالي الودائع)الى عدم تحقيق الاستدامة المالية وعدم الاستمرار في منح الائتمان خلال الازمات.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الاستعانة بالرسائل الجامعية والدوريات والكتب ذات الصلة بموضوع البحث ،فضلاً عن الاعتماد على المنهج الاحصائي كالوسط الحسابي والانحراف المعياري واعلى وادنى قيمة فضلا عن الالتواء والتفلطح كأدوات إحصائية لتوصيف البيانات، فيما تم الاعتماد على أنموذج الانحدار المتعدد كأداة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات ومناقشتها.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة اشتملت عينة الدراسة على مجموعة من المصارف العراقية للفترة من 2006م – 2010م ، وكما موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم(1) : المصارف عينة البحث

القطاع المصرفي العراقي	تاريخ التاسيس	راس المال
مصرف التجاري العراقي	1992	150000000
مصرف العراقي الاسلامي	1992	126000000
مصرف الاستثمار العراقي	1993	100000000
مصرف الشرق الاوسط	1993	400000000
مصرف الاهلي العراقي	1995	400000000
مصرف الائتمان العراقي	1998	200000000
مصرف دار السلام	1998	200000000
مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	1999	200000000
مصرف سومر التجاري	1999	400000000
مصرف الخليج التجاري	1999	600000000
مصرف الاتحاد العراقي	2002	2000000000
مصرف الشمال	2003	2500000000
مصرف اشور	2005	250000000
مصرف المنصور للاستثمار	2005	55000000000
مصرف كوردستان	2005	50000000000

المصدر : اعداد الباحث بالاستناد الى القوائم والتقارير المالية

ضوابط راس المال المصرفي :

ا مفهوم ووظائف راس المال المصرفي :

يعرف راس المال المصرفي بانة صافي موجودات المصرف أي الفرق بين قيمة الموجودات وقيمة المطلوبات (الجميل،2006م ، ص103). فضلاً عن كونه الزيادة في النوعية والمتانة والشفافية في قاعدة راس المال، فاعادة الهيكلة في مكونات راس المال تعمل على زيادة الشفافية من خلال متطلبات الإفصاح، فالمفهوم الضيق لراس المال المتمثل بالاسهم المدفوعة مضافاً اليها الارباح المحتجزة والمفهوم الحديث الواسع الذي يشمل ايضا على مصادر اخرى غير حق الملكية، كالاسهم الممتازة وادوات الدين طويل الاجل(عبد والعبيدي ،2010م ، ص 116-117). فعدم كفاية راس المال

يعرض المصرف للازمات المصرفية فمن وجهة نظر المصارف فرأس المال هو صمام الأمان الذي يستعمل لسداد مختلف الالتزامات وتحت اسوء الظروف وفي الوقت نفسة يعد راس المال عنصر امان للأطراف المتعاملة مع المصرف وعلى راسهم المقترضون.

وهناك أربعة وظائف لرأس المال المصرفي وهي(Hempel&ent ,1994 ،P: 266):

1- حماية المودعين غير المؤمن على ودائعهم في حالة افلاس المصرف.

2- امتصاص الخسائر غير المتوقعة التي تلحق بالمصرف وايضاً يوفر احتياطي نقدي لزيادة الثقة في المصرف لتمكينه من الاستمرار في ظل الازمات.

3- توفير مايلزم من موجودات مادية وموارد بشرية للقيام بالخدمات المصرفية.

4- يستخدم راس المال كأداة تنظيمية لكبح جماح التوسع غير المرغوب في عناصر الموجودات.

تطور متطلبات راس المال حسب مقررات لجنة بازل:

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1974م من قبل محافظي البنك المركزي لمجموعة الدول العشرة، ردا على الاضطرابات في الأسواق المالية الدولية وفشل المصارف الكبيرة التي أثرت سلبا على المصارف الأخرى (Basel: 2013)، ان لجنة بازل هي هيئة استشارية من بنك التسويات الدولية (BIS) .

على عكس القطاعات الأخرى، المصارف تخضع لتضبيط واشراف واسع النطاق نظراً للدور الهام الذي تلعبه في أداء القطاع المالي وكذلك في اقتصادات البلدان، يوضح الشكل رقم (1) مراحل التضبيط والاشراف المصرفي حسب مقررات لجنة بازل.

	بازل 1	بازل2	بازل 3
1	اول اتفاق صدر في عام 1988 ونفذ في عام 1992 كان من أجل ضمان الملاءة المالية للمصارف من خلال انشاء حد ادنى لمتطلبات راس المال في المصارف للعمل كمنطقة عازلة ضد الخسائر .	في عام 2004صدرت مقررات لجنة بازل2 من اجل تنظيم المخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان وتم تنفيذ هذا الشكل الجديد من التنظيم في عام 2006	اصدرت لجنة بازل 3 في عام 2010والتي تم تنفيذها في عام 2013من اجل تحسين نوعية احتياطيات راس المال في المصارف.
2	في عام 1996دخل تعديل اخر لياخذ في الاعتبار تزايد مخاطر السوق وقد دخل حيز التنفيذ عام 1998. وان التطبيق العملي لهذا المعيار افرز العديد من نقاط الضعف والتي دفعت لجنة بازل الى اجراء تعديلات علية ولهذا تم اقتراح مقررات لجنة بازل2.	تضبيط راس المال حسب مقررات لجنة بازل 2 مبني على معادلة خسارة الاقتراض وان المدخلات المطلوبة لتطبيق المعادلة يتم حسابها من قبل كل مصرف والتي تتضمن احتمالية التخلف عن الدفع من قبل الزبائن والخسائر التي ستكون مستدانه في حالة التخلف عن الدفع وتنظم معادلة بازل2 8% راس المال مضروباً بالموجودات المحفوفة بالمخاطر ستغطي خسارة الاقراض بجداره وبنسبة تقدر ب 99.9%.	تطالب بازل3 ان يكون الجزء من الاحتياطيات مكون من الاسهم العادية زايدا الارباح المحتجزه .ولايحتاج المصرف فقط الى تحسين نوعية راس المال بل يحتاج ايضا الى تحسين انظمته لتقيم الخطر لتشمل المخاطر الاجتماعية والبيئة وباستبعاد هذه المخاطر فان المصارف تعرض نفسها الى حالات الاهمال في التسديد.

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على (Gelder&Stichele,2011)، (Kcharem,2014)،(Dermine,2013).

شكل رقم (1) : مراحل التضبيط *والاشراف المصرفي حسب مقررات لجنة بازل

مما سبق يمكن القول ان لجنة بازل بمستوياتها الثلاثة عملت اجراء تعديلات لتضبيط راس المال المصرفي كونه صمام الأمان للمصرف وخط الدفاع الذي يجنب المصارف من الوقوع في الازمات المالية.

تحليل تأثير متطلبات رأس المال وفق مقررات بازل3 :

هناك مجموعة من الآراء المثيرة للجدل تجاه تأثير متطلبات رأس المال وفق مقررات لجنة بازل3، بعضهم يعارض زيادة متطلبات رأس المال في حين أن البعض الاخر يتفق مع زيادة متطلبات رأس المال. اذ يؤكد البعض أن زيادة متطلبات رأس المال لها تأثير إيجابي على قوة أداء المصرف وقت الازمة فضلاً عن تحقيق السلامة المصرفية . (Kcharem,2014,P:58).وهناك مجموعة من الصعوبات التي تواجه متطلبات كفاية راس المال حسب مقررات لجنة بازلIII تمثلت بالاتي(Biggar and Heimler,2005,P:8):

1- من الصعب تصميم متطلبات كفاية رأس المال بطريقة متطورة وفعالة مثلا أن قواعد بازل 1988م حول كفاية رأس المال للمصارف صنفت الموجودات ووضحت "مخاطر الترجيح" بشكل لا محال، وتم التغاضي عن الاختلافات في المخاطر بين الموجودات الفردية. إحدى النتائج كان أن المصارف تميل إلى البحث عن الموجودات الأكثر مخاطرة ضمن فئة المخاطر، مشجعة المصارف لترفع منحنى العائد في السعي لتحقيق العائد على رأس المال.

2- يمكن أن تنشأ مشكلة معينة مع الإقراض بين المصارف ، إذا تم معاملة الإقراض بين المصارف على انه امر مرغوب به لأغراض كفاية رأس المال من أجل تعزيز السيولة في السوق، قد تمُنح المصارف حوافز لإقراضها مصارف أخرى بصعوبة، مما يزيد من خطر العدوى وإزالة واحدة من أكثر التخصصات اهمية في مجال الاخذ بالمخاطرة المصرفية.

3- في بعض الحالات، يتم إعاقة اعتماد المنتجات المالية الجديدة بتباطؤ التطورات التنظيمية، وتأخير وتقليل وتيرة الابتكار.

وخلاصة القول ان هناك مجموعة من الصعوبات التي تواجه متطلبات كفاية راس المال ولكن على المصارف تجاوزها من تحقيق السلامة المصرفية.

القواعد الاحترازية الخاصة براس المال حسب معيار بازل3:

قامت لجنة بازل3باقتراح مجموعة من المعايير لما لراس المال من اهمية في تدعيم سلامة الجهاز المصرفي وزيادة قدرته على مواجهة المخاطر.ومن ابرز هذه المعايير الاتي (رضا،2013 م ، ص141 -143):

1- تحسين نوعية وتجانس وشفافية راس المال.

2- تغطية المخاطر.

3- تدعيم متطلبات راس المال بنسبة رافعة مالية جديدة.

4- توصيات خاصة بالمصارف ذات الحجم الكبير.

مما تقدم توجب اجراء تعديلات على بازل2شملت الاتي(Basel 3,2010,12-15):

الاولى :الاطار الدولي للعمل الاشرافي لتعزيز مرونة المصارف والقطاعات المصرفية في مختلف دول العالم.

الثانية :اطار العمل الدولي لقياس مخاطر السيولة ومعاييرها وكيفية قياسها والرقابة عليها.

وخلاصة القول ان لجنة بازل أدخلت معايير جديدة لتدعيم السلامة المصرفية من خلال تحسين نوعية راس المال ليستطيع تجنب المخاطر التي ممكن ان يتعرض اليها وقت الازمة.

ضوابط راس المال حسب لجنة بازل3 :

باتباع السياقات الافتراضية للمصرف الالماني Herstatt في عام 1974م ، وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية حد ادنى لمستوى تضبيط راس المال للمصارف الدولية :ابتداءا بـ 8٪ كنسبة بازلI المتفق عليها في عام 1988م، وايضا تعديل

لمخاطر السوق في عام 1996م، بازل 2 في عام 2004م ، بازل 2.5 في عام 2009م ، وبازل III في عام 2010م ، ان التنقيح الدوري و التعديل لتنظيم راس المال لبازل يعكس الصعوبة الكبيرة في تحديد نسبة ملائمة لراس المال، ان احدى النقاط المهمة ان المصارف تعتبر حق الملكية مرتفع جدا ولذلك لابد من الضغط المستمر لتقليل حق الملكية. شملت اتفاقية بازل 1 و بازل 2 لراس المال نظام ثنائي الشرائح حيث يتكون من الشريحة 1 و 2 مع حد ادنى للشريحة 1 متمثل بـ 4٪ والتي شملت حق الملكية والشريحة 2 للديون الثانوية (الحد الأدنى للاستحقاق 5 سنوات) من بين غيرها من الصكوك. تم تمييز رأس المال ذو المخاطر المستمرة (حق الملكية يمتص الخسائر عندما يكون المصرف في وضع جيد)، و راس المال الطارد للمخاطر (أصحاب الديون الثانوية يتحملون الخسائر فقط عندما يتم وضع المصرف في إجراءات اعلان حالة أفلاس رسمية). و المؤشر الإضافي الذي يدل على ان الدين ينظر إليه على أنه أقل من الاسهم هو الضغط من أجل إدراجها في رأس مال المصرف في الشريحة 1 المهجنة (hybird) للأوراق المالية. هذه تمثل سندات دفع بالقسيمة مع فرض قيود على المدفوعات عندما يخسر المصرف. أخيرا، عندما قُدم معيار راس المال في عام 1996م لتغطية مخاطر السوق، وسمح لرأس مال المصرف لإدراج الشريحة 3، والتي تتألف من الديون الثانوية بحد أدنى للاستحقاق أقصر من عامين. يتم إعطاء تفسيران تكميليان لهذا التفضيل في تمويل الديون: ارتفاع تكلفة حق الملكية الناجمة عن أسباب اقتصادية عدة أو محاولة المصارف لاستغلال التشويه (distortion) في النظام، والضمانات الشبه مجانية الممنوحة من قبل النظام لحاملي الديون من المصارف التي توصف على انها مصارف رصينة بما فيه الكفاية لاي خسارة.

في تقييمنا لضوابط رأس المال لبازل3، فإنه لابد من التمييز بين التحليل الثابت و التحليل الديناميكي الذي يأخذ في الاعتبار ردود فعل المصارف. فعند أخذ مصرف ذو موجودات (قروض) ممولة بودائع زبائن او تجار وشركات و دين بين المصارف و صكوك وحق الملكية. في حالة سقوط قيمة موجودات المصرف، فإن السؤال المطروح هو أي من الأطراف سيتحمل الخسارة. ان المنظور ثابت (static) بشأن توزيع الخسائر بين عدة أطراف،عادة يتم تامين ودائع الزبائن والديون بين المصارف. ويتم حماية المودعين لمنع المصرف من الهيمنة أو لأنهم يعتبرون "غير مبلغين" (uninformed). يتم حماية الودائع بين المصارف لسببين هما (Dermine,2013,P2):

اولاً: نظرا لطبيعة المعاملات المعقدة والمبهمة، في كثير من الأحيان عند التباحث بين جهتين حول وثيقة اعلان الافلاس ،قد ظهر حالة من الذعر و سحب الاموال من المصارف القادرة على السداد قد يُخلق اذا كان هناك خطر خفيف بتعرض المودعين بين المصارف للخسارة.

ثانياً: يمكن للإعسار (عدم القدرة على السداد) لمصرف ما أن يخلق تأثير الدومينو (متتابع و متلاحق) مما يؤدي إلى المخاطر نظامية.

لقد نص قانون راسمال بازل 2 على(Scott,2005,P: 9-10):

راس المال ≤8 % × الموجودات المحفوفة بالمخاطر

اذ تغطي الموجودات المحفوفة بالمخاطر (RWA) الائتمان و السوق و المخاطر التشغيلية. وتعريف راس المال مشابه لبازل1في المستوى الشريحة الاولى و الثانية. مما تقدم ظهرت العديد من الاسباب المنطقية لتضبيط وقيادة المصرف والتي تعتبر استراتيجية مبررة للتعامل مع كفاية رأس المال.تمثلت بالاتي (Scott,2005,P 9-10):

1. راس المال يتطلب للحصول على اقل نسبة من مخاطر الائتمان، وكما بين الباحثين(Kuritzkes and Scott)، ان المخاطر التشغيلية (اي مخاطر الاعمال) تعتبر أكبر مصدر للخطر، وهذا النوع الوحيد من المخاطر التشغيلية التي يمكن التعامل معها من خلال رأس المال. والمخاطر التي يتم تضمينها مثل، اخفاقات السيطرة ومخاطر الحدث، يمكن التعامل معها عن طريق فرض ضوابط أو تأمين أفضل. هناك معارضة كبيرة ومتصاعدة لفرض متطلبات رأس المال للمخاطر

التشغيلية. ويعتبر الباحثHarrington معايير راس المال المبنية على أساس المخاطر والمعايير المبنية على نسب بسيطة من الأقساط او المطالبات أو الالتزامات ذات الصلة تدابير أولية للمخاطر. ومع أموالهم الخاصة في خطر، قد تقوم بعمل أفضل في تحديد رأس المال اللازم.

2. تطبيق المتطلبات الإلزامية ضعيف في الولايات المتحدة ، كما يبين الباحث (Philip Wellons) في مقاله، " تعزيز قوانين راس المال المبنية علي المخاطر"، حيث يسمح للمصارف التي تفتقر لراس المال الكافي البقاء واقفة على اقدامها. مستوى رأس المال التنظيمي يعتمد بشكل كبير على إدراك الخسائر. ويحدث هذا ضمن سيطرة الرقابة والاشراف، وكما يلاحظ(Wellons)، قد يملكون حوافز لتجنب الحاجة بمثل هكذا إدراك .

3. فإنه من الصعب جدا أن يكون التطبيق مستمر لقوانين كفاية رأس المال الالزامية أو التعزيز بين البلدان.بازل2، والذي يعتبر أكثر تعقيدا بكثير من بازل1، يعطي هيمنة أكبر للتميز الرقابي. ويفترض خطأ أن المخاطر هي نفسها في جميع البلدان، على الرغم من الاختلافات الكبيرة في الاقتصادات الصغيرة والضرائب والقانون والمحاسبة بين الدول

4.متطلبات بازل تشجع المراجحة التنظيمية غير الفعالة.

5.تضبيط رأس المال الموحد للشركة القابضة يواجه صعوبات كبيرة.

وعلى الرغم من الضعف في تطبيق متطلبات رأس المال الموحدة، الا ان تطبيقها يعمل على تجنب مشكلتين رئيسيتين وهما :(Scott,2005,P:11)

الاولى : الإفراط في الاستدانة والثانية:التوظيف المزدوج.

وخلاص القول ان لجنة بازل 3 تعمل على تعزيز قوانين راس المال لمواجهة نقاط الضعف في مقرارات بازل 2.

التاثيرات المتوقعة لاتفاقية بازل 3على المصارف :

من المتوقع ان يعود الانطلاق في التطبيق العملي لاتفاقية بازل3 بعدة تاثيرات على المصارف التجارية، ومن بين التاثيرات المتوقعة الاتي (قارون ،2013م ، ص 41)،(Bâle III:les impacts â anticiper .KPMG,2011,P:5-6):-

1. نظر للتعديلات التي جاءت بها الاتفاقية فيما يخص الاموال الخاصة وكذلك تغطية المخاطر، فمن المتوقع ان يعرف معدل ملاءمة المصارف انخفاضاً محسوساً، ووضع قيود جديدة على المصارف مما يساهم في تخفيض حجم معاملاتها، كما يساعد تطبيق اتفاقية بازل 3 على تخفيض مخاطر السيولة.

2. رغم ان نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية سنة 2018 الاانها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها او في طبيعة التعديلات في حد ذاتها،ولهذا فان المصارف التي لم تطبق بازل2 ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها.

3. الالتزام بالرافعة المالية المفرضة سيؤدي الى تراجع نسبة الاقراض في المصارف،ما يؤثر سلبا على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل، كما انها ستسعى لتعويض تراجع نشاط الاقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث الزبائن عن مصادر تمويل اخرى كالاسولق المالية.

4. الحد من تعاملات المصارف فيما بينهم للتقليل من انتقال الازمات،كما يتراجع تعاملها بالمشتقات في الاسواق المالية المنظمة وغير المنظمة، وعمليات التوريق وذلك للقيود التي فرضتها على نشاطها في هذه المجالات.

5. التعارض فتطبيق مقررات بازل 3 يؤدي الى التحكيم الدولي،لان الاختلاف في تطبيق معايير بازل3 كما حدث في بازل 1 وبازل 2 سيؤدي الى تواصل تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي ، فضلا عن ذلك اعادة هيكلة او التخلص من بعض وحدات العمل في المصارف لتعظيم استخدام رؤوس الاموال ،وعدم القدرة على توفير كامل الخدمات او المنتجات (تجارة ،التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن ان تكون امام عملية التوريق.

6. انخفاض خطر حدوث ازمات مصرفية : تعزيز راس المال والاحتياطيات السائلة جنبا الى جنب مع التركيز على تعزيز معايير ادارة المخاطر يؤدي الى خفض خطر فشل المصرف وتحقيق الاستقرار المالي على الطويل.

7. ان مقررات بازل 3 ستجعل السيطرة على المصارف العالمية اقوى من ذي قبل بما يضمن للمصارف القدرة والملاءة المالية التي من خلالها يستطيع التصدي للازمات المالية الطارئة حتى لايتكرر ماحدث لمصارف عالمية كمصرف (ليمان برذرز) في الازمة المالية الاخيرة ،فضلاً عن ذلك الميزة الاساسية في بازل 3 تكمن في ان النموذج المالي الرياضي لاحتساب اخطار الموجودات صار اكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الموجودات الخطرة.

8. فرض ضغوط على المصارف الضعيفة حيث تجد المصارف صعوبة كبيرة لرفع راس مالها، التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الاجل الى تمويل طويل الاجل، فادخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الاجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الاجل .

مفهوم الاستدامة المالية :

يتمحور مفهوم الاستدامة المالية او الاكتفاء الذاتي المالي حول "ضمان طول عمر المصرف". وأن الاكتفاء الذاتي يعني إدارة العمليات المالية من دون مساعدة من الخارج، و"تبادل معلومات التمويل بين المصارف المستدامة، وهناك تعريف مختلف يشيراً إلى أن الاستدامة المالية تشير إلى قدرة المصرف على ان تغطي بشكل كامل التكلفة ، فضلاً عن ذلك قدرة مؤسسات التمويل للبقاء والاستمرار على المدى الطويل من خلال أنشطتها المدرة للدخل، أي بدون أي مساهمات من الخارج(EK,2011,P13).

أن الاستدامة المالية هي القدرة على تكرار الأداء في المستقبل وهي تتيح الاستمرارية و تقديم الخدمات التمويلية للزبائن.ولا تبدأ مؤسسات التمويل في مشاريع مربحة، في أواخر السبعينيات تطور قطاع التمويل ، واعتمدت المؤسسات على النظام المالي لإعالة نفسها بسبب عدم وجود دعم من منظمات حكومية او غير حكومية(Chikaza,2015,P: 8).ان الاستدامة المالية(Financial Sustain) تمثل حجر الزاوية للتمويل الفعال ومن اهم الاهداف التي تسعى مؤسسات الاقراض بالوصول اليها،حيث تعتبر المقياس لنجاح هذه المؤسسة في ادارة عملياتها ،فالاستدامة المالية هي لمحاولة مؤسسات وبرامج الاقراض تغطية عملياتها وتكاليفها من خلال الاتي (الصفدي ،2009م ، ص 1):

1- الانتشار في مناطق أوسع.

2- تقديم قروض عالية الجودة.

3- انجاز محفظة قروض جيدة.

لقد وصف (Hauge, 1999) الاستدامة المالية لمؤسسات الاقراض بطاولة ذات ثلاثة ارجل، هي (الصفدي،2009م ، ص 1-2) :

- قلة التخلف عن السداد
- فعالية ادارة الاقراض
- قلة تكلفة الاقراض للمقترض الواحد.

وفي حالة تلف احد الارجل تنهار الطاولة ومعها ميزة الاقراض بالغ الصغر للمقترضيين ،ويلاحظ ان اهم العناصر هو الانتظام بسداد الدفعات وعدم التخلف عن سدادها ،فالقروض المنتظمة تساعد على تطور مؤسسات الاقراض وتحقيق اهدافها (الصفدي،2009م ، ص 1-2).

خصائص ومبادئ الاستدامة المالية في المصارف :

هناك مجموعة من الخصائص و المبادئ التي تتسم بها الاستدامة المالية في المصارف اهمها (Global alliance for banking on values,2012,P:3):

1. تتمثل بكونها طويلة الامد، مكتفية ذاتياً، وقادرة على التكيف مع الاضطرابات الخارجية .
2. العلاقات على المدى الطويل مع الزبائن والفهم المباشر لأنشطتهم الاقتصادية والمخاطر التي تنطوي عليها .
3. تتمتع هذه المبادئ بالافصاح فضلاً عن الشفافية والحكم الشامل .
4. تكون هذه المبادئ راسخة في المجتمعات المحلية، وتخدم الاقتصاد الحقيقي وتمكن النماذج التجارية الجديدة من تلبية احتياجات كلا الجانبين.
5. على كل من هذه المبادئ ان يكون جزءا لا يتجزأ من ثقافة المصرف والوعي المصرفي لدى الزبائن.

التجربة العراقية في تطبيق معيار كفاية راس المال حسب مقررات لجنة بازل :

لقد حدد البنك المركزي العراقي حداً ادنى لتطبيق نسبة كفاية راس المال على المصارف العراقية كلها هو 15% الذي خفض لاحقا الى 12% للمصارف الحكومية فقط بسب خصوصية اعمالها .

هناك اجراءات وتدابير اتخذها البنك المركزي العراقي من اجل تامين الالتزام السليم للمصارف العراقية بمعايير بازل الجديدة من اهمها (رشيد،2007م،ص261):

1- قيام البنك المركزي العراقي بتعديل رؤوس اموال المصارف تلبية لمتطلبات بازل 2 ليصبح الحد الادنى لراس المال المصرف القائم حاليا بما لايقل عن 10%من الموجودات المرجحة بالمخاطر و 50 مليار دينار عراقي للمصرف الذي يراد تحديثة و 30 مليون لفرع المصرف الأجنبي.

2- اصدار مجلس المعايير المحاسبية والرقابة في العراق القاعدة المحاسبية رقم 10 المتضمنة الافصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشأت المالية المماثلة.

الصعوبات التي واجهت المصارف العراقية في تطبيق مقررات لجنة بازل (رشيد ،2007 م،ص259-260)،(عبد النبي ، د.ت ، ص16):

1-صغر حجم المصارف التجارية العراقية.

على الرغم من التطور الذي شهدنه المصارف العراقية من حيث زيادة موجوداتها ورؤس اموالها الاانها مازالت تعاني من صغر حجمها مقارنة بالمصارف الدولية.

2-جمود المصارف العراقية عن مواكبة التطورات في الصناعة المصرفية الحديثة،ويظهر هذا واضحا في تخلف القوانين والتشريعات المطبقة في مجال الصيرفة فضلا عنذلك الجهاز المصرفي العراقي لايزال متخلفا في مجال تقنية الحاسبات والانترنيت.

3- تغطية مخاطر التشغيل

ان العامل الاضافي الذي يشكل صعوبة لدى المصارف التجارية هو الالتزام بتغطية مخاطر التشغيل.

4- ضعف الرقابة

تتفاوت البيانات المصرفية في شموليتها ودقتها بين مصرف واخر ويفتقر العراق الى الحد الادنى المطلوب للافصاح مما يجعل من الصعب اجراء المقارنة بينه وبين المصارف الدولية.

5- عدم التركيز على معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية.

ان القطاع المصرفي العراقي يعمل بصورة بعيدة عن التطورات الحاصلة في بيئة العمل المحاسبية العالمية ومايرافقها من تطورات اذ تستند في عملة المحاسبي على تطبيق النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف دون التركيز على معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية.

6- ترهل الهيكل الاداري في العدد الكبير من المصارف وخصوصا الحكومية وضعف الخبرات المصرفية الحديثة بسبب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مر بها العراق مما ادى الى تراكم المشاكل اليومية وعدم التمكن من تطبيق الرقابة الفعالة وتحقيق الاجراءات التصحيحية.

7-ارتفاع حجم القروض غير المسددة وضعف التخصيصات المالية لمواجهتها وعدم التمكن من اتخاذ الاجراءات الجذرية لتصفية اوضاع الضمانات المقدمة لقاءها بسبب عدم استقرار الوضع الامني والاقتصادي.

وخلاصة القول ان القطاع المصرفي العراقي يواجه صعوبات عديدة في تطبيق مقررات لجنة بازل ولكن إجراءات البنك المركزي العراقي المتشددة دعت المصارف الى الالتزام بهذه المقررات ولو في حدها الأدنى.

قياس مدى متانة أو كفاية راس المال المصرفي :

تم قياس الأداء المصرفي للمصارف عينة البحث، خلال الفترة(2006م – 2010م) من خلال المؤشرات الاتية :

1- نسبة راس المال الممتلك الى الموجودات ذات المخاطر

.وتحسب هذه النسبة كالاتي :

نسبة راس المال الممتلك الى الموجودات ذات المخاطر=راس المال الممتلك /مجموع الموجودات ذات المخاطر *100%

وكما يوضح الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) : مؤشر راس المال الاساسي +راس المال المساند / الموجودات ذات المخاطرة للفترة من 2006-2010

المصارف	2006	2007	2008	2009	2010
مصرف الشرق الاوسط	0.19	0.15	0.13	0.36	0.37
مصرف الشمال	0.69	0.76	0.91	5.2	0.27
مصرف العراقي الاسلامي	2.97	2.98	1.4	3.13	1.92
مصرف الاتحاد العراقي	7.04	4.08	6.16	0.94	1.08
مصرف الاهلي العراقي	1.7	2.28	0.96	1.3	0.94
مصرف الائتمان العراقي	0.07	0.26	0.41	0.42	0.26
مصرف الاستثمار العراقي	0.2	1.1	0.27	1.71	0.85
مصرف الخليج التجاري	0.51	0.27	0.16	0.27	0.32
مصرف دار السلام	2.12	2.54	2.99	5.33	0.49
مصرف التجاري العراقي	0.46	0.35	0.4	0.33	0.38
مصرف كوردستان	1.94	4.92	4.51	0.54	0.88
مصرف سومر التجاري	0.75	0.92	1.83	0.76	1.23
مصرف المنصور للاستثمار	0.91	0.76	0.48	0.83	0.6
مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	0.71	1.47	0.48	0.7	0.42
مصرف اشور	8.33	0.51	0.43	0.54	0.89

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية للمصارف من عام2006-2010.

2- نسبة راس المال الممتلك الى الودائع

وتحسب هذه النسبة كالاتي :

نسبة راس المال الى الودائع= راس المال الممتلك/مجموع الودائع *100% وكما يوضح الجدول (3)

جدول رقم(3) : مؤشر راس المال الممتلك /مجموع الودائع للفترة من 2006-2010

المصارف	2006	2007	2008	2009	2010
مصرف الشرق الاوسط	0.08358018	0.050757565	0.035993562	0.140986817	0.307300764
مصرف الشمال	0.51809159	0.639214496	0.283078143	0.317928321	0.311681295
مصرف العراقي الاسلامي	0.21788684	0.118441035	0.339757791	0.142882423	0.621565456
مصرف الاتحاد العراقي	0.20075237	0.053369335	0.295536979	0.207715544	0.934214621
مصرف الاهلي العراقي	0.53318583	0.329797187	0.278711213	0.460797657	0.715066617
مصرف الائتمان العراقي	0.07864705	0.075171808	0.024128907	0.052696743	0.032202673
مصرف الاستثمار العراقي	56.6487622	450.7460651	72.47650852	259.5141913	1.27711181
مصرف الخليج التجاري	0.39199045	5.906226551	0.128028014	0.224236532	0.281164061
مصرف دار السلام	0.15198222	0.082560048	0.044732902	0.029384658	0.035786353
مصرف التجاري العراقي	0.36655524	0.277479742	0.024375158	0.083458453	0.004959277
مصرف كوردستان	0.01135627	0.137684584	0.008998502	0.069705711	0.606349022
مصرف سومر التجاري	1.28446337	1.660141465	1.175913536	2.355074987	1.50538034
مصرف المنصور للاستثمار	0.04052509	0.066443618	0.172555444	7.001233093	7.321538931
مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	0.10710587	0.186699635	0.35645429	0.927390774	1.007264511
مصرف اشور	0.56916007	0.073876162	0.020523992	0.056509804	0.827075638

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية للمصارف من عام2006-2010.

3- مؤشر متانة رأس المال والذي يعبر عن المعادلة الرياضية :

$$\frac{\text{نسبة رأس المال+ الأحتياطي}}{\text{مجموع الحسابات الجارية + الودائع}}$$

وكما يوضح الجدول (4)

جدول رقم(4) : مؤشرمتانة رأس المال للفترة 2006-2010

المصارف	2006	2007	2008	2009	2010
مصرف الشرق الاوسط	0.1	0.11	0.11	0.12	0.13
مصرف الشمال	0.35	0.61	0.37	2.08	0.16
مصرف العراقي الاسلامي	0.9	0.91	0.61	1.08	1.41
مصرف الاتحاد العراقي	13.58	3.48	1.9	0.54	1.12
مصرف الاهلي العراقي	1.29	1.05	0.67	1.09	0.88
مصرف الائتمان العراقي	0.1	0.26	0.37	0.44	0.2
مصرف الاستثمار العراقي	0.26	0.51	0.47	0.53	0.64
مصرف الخليج التجاري	0.41	5.33	0.2	0.28	0.3
مصرف دار السلام	0.33	0.12	0.18	0.2	0.17
مصرف التجاري العراقي	0.48	0.42	0.09	0.78	0.9

مصرف كوردستان	0.06	0.5	0.04	0.19	0.49
مصرف سومر التجاري	1.15	3.52	2.93	5.69	1.78
مصرف المنصور للاستثمار	9.84	5.63	2.79	39.63	12.54
مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	0.64	0.68	0.33	0.65	0.38
مصرف اشور	3.33	0.37	0.43	1.2	2.6

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية للمصارف من عام2006-2010.

رابعاً : مؤشر الاستدامة المالية

ويقاس من خلال المعادلة التالية =اجمالي القروض /اجمالي الموجودات وكما يوضح الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) : اجمالي القروض/ اجمالي الموجودات للفترة 2006-2010

المصارف	2006	2007	2008	2009	2010
مصرف الشرق الاوسط	0.066819365	0.041558222	0.027238414	0.114428912	0.245431024
مصرف الشمال	0.309279398	0.28753469	0.17840653	0.225603592	0.249762252
مصرف العراقي الاسلامي	0.083849498	0.050402452	0.171869042	0.053873316	0.19735833
مصرف الاتحاد العراقي	0.010119143	0.008954533	0.090089499	0.110451287	0.373539985
مصرف الاهلي العراقي	0.164629943	0.140546018	0.148192189	0.197485171	0.343752434
مصرف الائتمان العراقي	0.067229224	0.052903736	0.015062248	0.032226345	0.023276163
مصرف الاستثمار العراقي	0.271434118	0.185858854	0.082601139	0.132830708	0.000334537
مصرف الخليج التجاري	0.200905569	0.111140695	0.088425944	0.141448009	0.168633343
مصرف دار السلام	0.076369092	0.064524659	0.02317605	0.020858019	0.02499552
مصرف التجاري العراقي	0.156180116	0.109926018	0.049559856	0.031976315	0.001761605
مصرف كوردستان	0.041960708	0.061595436	0.031509953	0.047668666	0.212414654
مصرف سومر التجاري	0.395662827	0.251121057	0.216040824	0.494557494	0.410069046
مصرف المنصور للاستثمار	0.002319612	0.008388496	0.027361165	0.095099335	0.201344284
مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	0.037425104	0.062784228	0.157347709	0.325649498	0.438663267
مصرف اشور	0.084065569	0.049996726	0.012275419	0.019497799	0.117473669

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية للمصارف من عام2006-2010.

وبهدف اختبار فرضيات البحث تَمَّ الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية ، التي يمكن تقسيمها إلى أدوات توصيف البيانات ، وأدوات تحليل البيانات واختبارها، وبمساعدة البرمجيات الجاهزة المتخصصة في هذا المجال، تم الاعتماد على الوسط الحسابي والانحراف المعياري واعلى وادنى قيمة فضلا عن الالتواء والتفلطح كأدوات إحصائية لتوصيف البيانات، فيما تم الاعتماد على أنموذج الانحدار المتعدد كأداة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات ومناقشتها.

وتتمثل معادلة الانحدار بالصيغة الآتية:

$$Y=B_0+B_1X_1+B_2X_2+\ldots\ldots\ldots+B_mX_m+Ei$$

يمكن تفسير صيغة معادلة الانحدار بأنها عبارة عن الصيغة التي تستخدم لتحليل العلاقة بين متغيرات مستقلة (X'S) ومتغير تابع أو معتمد (y).

إذ إن معادلة الانحدار تعطي القيمة الرقمية الدقيقة لمدى تأثير المتغير المستقل على المتغير المعتمد (في حالة الانحدار الخطي البسيط الذي يحوي على متغير مستقل واحد) أما إذا كان النموذج من النوع المتعدد multiple regression (يحوي على أكثر من متغير مستقل) فهذا النموذج يعطي قيمة دقيقة لمدى تأثير هذه المتغيرات مجتمعة على المتغير المعتمد وهو ما تم استخدامه في الاختبار. وذلك على النحو الآتي:

$$Y=B_0+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3\ldots\ldots\ldots+Ei\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

اذ ان :

Y=المتغير التابع (القروض /اجمالي الموجودات) للسنة (t).

B_0=ثابت المعادلة

B_1=مقدار التغير الحاصل في المتغير المعتمد (Y) عند تغير (X1) مؤشر متانة راس المال .

B_2=مقدار التغير الحاصل في المتغير المعتمد (Y) عند تغير (X2) راس المال الأساسي .

B_3=مقدار التغير الحاصل في المتغير المعتمد (Y) عند تغير (X3) راس المال الممتلك .

Ei=مقدار الخطأ العشوائي (البواقي).

التوصيف الإحصائي:

يتضمن التوصيف الإحصائي اختبار التوزيع الطبيعي ، إذ تم الاستعانة باختبار Kolmogorov-Smirnov test، ويؤشر هذا الاختبار مطابقة المشاهدات المدروسة (المتغير التابع) مع التوزيع الطبيعي Normal Probability plot ، أي مدى انطباق توزيع البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة مع منحنى التوزيع الطبيعي، وتم بناء فرضية الاختبار على وفق الاتي:

فرضية العدمH_0: لا تتوزع مشاهدات المتغير التابع توزيعا طبيعياً .

الفرضية البديلةH_1: تتوزع مشاهدات المتغير التابع توزيعا طبيعياً.

ويستند قرار الرفض لفرضية العدم على قيمة (AD) ومقارنتها مع مستوى المعنوية (P- Value) التي يظهرها الشكل البياني عند تنفيذ الإيعاز في برنامج (Minitab).

ويتم الوصف الإحصائي للبيانات من خلال إيجاد بعض المقاييس الإحصائية مثل الوسط الحسابي والانحراف القياسي وأعلى قيمة واقلها كذلك التفلطح والالتواء للمتغير التابع، والهدف من ذلك هو إعطاء صورة أولية عن بيانات المتغير التابع.

ويظهر الجدول (6) التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير المعتمد ، واشر الجدول متوسط المشاهدات المدروسة كان موجباً خلال فترة الدراسة إذ بلغ ذلك المتوسط قيما تتراوح ما بين (0.2006 -0.0879) مع انحراف معياري تتراوح ما بين (0.0839-0.1477)، كم يظهر لنا التواء موجب لجهة اليمين تراوح ما بين (0.09-1.70)، فضلاً عن تدبب موجب باستثناء سنة (2008–2010)، وبالنظر إلى جميع القيم الواردة في الجدول (5) يتبن أن توزيع قيم المتغير التابع (متانة راس المال)لا تتوزع توزيعاً طبيعياً، الامر الذي دفع الباحث إلى استخدام قيم لوغاريتمية من اجل الحصول على التوزيع الطبيعي للمشاهدات المدروسة، وهذا ما اثبته اختبار Kolmogorov-Smirnov، وتؤشر الأشكال البيانية في الملحق (1) ان قيمة (AD) جاءت منخفضة ، التي بلغت قيمتها على التوالي (0.588)،(0.424)،(0.487)،(0.233)،(0.254) فضلا عن عدم معنويتها عند مستوى معنوية (5%)،التي بلغت على التوالي(0.105)،(0.277)،(0.190)،(0.754)،(0.679)، الأمر الذي من شانه أن يدفع الباحث إلى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي نصت على أن مشاهدات المتغير المعتمد تتوزع توزيعاً طبيعياً، والذي يفضي إلى دقة النتائج عند تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد وكما موضح بالجدول (6).

جدول رقم (6) : التوصيف الإحصائي لبيانات المتغير المعتمد للفترة (2006–2010)

المقاييس / السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الالتواء	التفلطح
2006	0.1310	0.1175	0.0003	0.4946	1.16	0.79
2007	0.0991	0.0839	0.0084	0.2875	1.22	0.70
2008	0.0879	0.0694	0.0123	0.2160	0.55	-1.21
2009	0.1362	0.1315	0.0195	0.4946	1.70	3.05
2010	0.2006	0.1477	0.0003	0.4387	0.09	-1.09

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

اختبار الفرضيات وتحليل النتائج :

لغرض تحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها ، فقد تم الاعتماد على أنموذج الانحدار الخطي المتعدد . وقد تم استخدام البيانات الواردة في البحث لغرض تطبيق أنموذج الانحدار ومتغيراته . وتم الاعتماد على علاقات الأثر بين متغيرات الدراسة ومستوى الدلالة (المعنوية) (0.05) لغرض الاختبارات الإحصائية المطلوبة (اختبار معامل التحديد ، اختبار T ، اختبار F) لكونه المستوى المتناول في أغلب الدراسات الإنسانية ، وسيتم في هذا الجزء اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود علاقة قوية ذات تأثير معنوي بين تضبيط راس المال حسب مقررات لجنة بازل والاستدامة المالية للمصارف العراقية عينة البحث، وبما أن العينة تتكون من 15 مصرف ومدة قياس تمتد لمدة خمس سنوات من سنة 2006م إلى نهاية 2010م ، فبذلك نحصل على 15 مشاهدة كل سنة من هذه السنوات، ولكل أنموذج انحدار مطبق، وذلك لأن الاختبارات طبقت على شكل مقطعي (Gross- Section) وفق مقتضيات الأمر ، وقد تم تطبيق النماذج بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي الجاهز (Minitab . 14).

ويوضح الجدول رقم (7) نتائج أنموذج الأثر في متانة راس المال (المتغير المعتمد) بعد ان تم إدخال المتغيرات التفسيرية والتي تؤخذ بظر الاعتبار من قبل القائمين على لجنة بازل، والمهتمين بإدارة الخطر في المصارف، وفيما يأتي نتائج هذه النماذج ومناقشتها :

جدول رقم (7) : نتائج أنموذج الانحدار المتعدد لسنة 2006م

المتغيرات المستقلة / المتغير المعتمد		Constant	مؤشر متانة رأس المال (x_1)	مؤشر رأس المال الأساسي (x_2)	مؤشر الودائع (x_3)	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة
الاستدامة المالية	β	-0.673	-0.109	0.169	0.356	82.2	16.99***
	T	-6.78***	-5.17***	1.14	3.88***		

***P≤0.01 **P≤0.05 *P≤0.10

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (7) الذي يبين تأثير المتغيرات المستقلة لسنة 2006 في المتغير المعتمد ، حيث إن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغير المستقل الأول (مؤشر متانة راس المال) إذ كان له تأثير معنوي عند مستوى (1%)، إلا أن ذلك التأثير كان عكسياً بقية سالبة، وهو امر مخالف للنظرية المالية، فيما كانت التحليل للمتغير المستقل الثاني (مؤشر راس المال الأساسي) غير معنوية، وأشرت النتائج معنوية المتغير المستقل الثالث (مؤشر الودائع) إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير (β_3) (0.356) عند مستوى معنوية (1%)، فضلاً عن أن الإشارة (الموجبة) كانت منسجمة مع العلاقة المتوقعة. إذ كلما زادت قيم مؤشر الودائع، يقابلها زيادة في الاستدامة المالية، والتي تمثل ارتفاع قدرة المصارف على الاستمرارية في منح الائتمان في أوقات الأزمات المالية، الأمر الذي من شانه أن يؤدي إلى زيادة قيم ميل معامل التقدير لمؤشر الودائع بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الاستدامة المالية بمقدار (0.356). كما يتضح من الجدول (7) أن الأنموذج متوافقٌ بدلالة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (16.99) عند مستوى معنوية اقل من (1%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج R^2(82.2%). ويوضح الجدول رقم (8) انموذج الانحدار المتعدد لسنة 2007.

جدول رقم (8) : نتائج أنموذج الانحدار المتعدد لسنة 2007م

المتغيرات المستقلة / المتغير المعتمد		Constant	مؤشر متانة رأس المال (x_1)	مؤشر رأس المال الأساسي (x_2)	مؤشر الودائع (x_3)	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة
الاستدامة المالية	β	-0.895	-0.096	-0.114	0.271	54.5	4.39**
	T	-7.17***	-2.02*	-0.59	3.11***		

***P≤0.01 **P≤0.05 *P≤0.10

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

ويظهر الجدول (8) نتائج تطبيق أنموذج الانحدار المتعدد لسنة 2007، وتؤشر النتائج معنوية قيم ميل معامل التقدير (β_1)(β_3) ، إذ بلغ ميل معامل التقدير للمتغير التفسيري الأول (-0.096) عند مستوى معنوية (10%) ألا ان الأثر جاء بعلاقة عكسية، في حين بلغ ميل معامل التقدير للمتغير التفسيري الثالث (مؤشر الودائع) قيمة (0.271) عند مستوى معنوية (1%)، فضلا عن انسجام الإشارة (الموجبة مع العلاقة المتوقعة) بين مؤشر الودائع والاستدامة المالية. وجاءت نتائج تحليل المتغير التفسيري الثاني غير معنوية . كما يتضح أن الأنموذج متوافقٌ بدلالة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (4.39) عند مستوى معنوية اقل من (5%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج R^2(54.5%).

ويوضح الجدول رقم (9) نتائج انموذج الانحدار المتعدد لسنة 2008م

جدول رقم (9) : نتائج أنموذج الانحدار المتعدد لسنة 2008

المتغيرات المستقلة		Constant	مؤشر متانة رأس المال (x_1)	مؤشر رأس المال الأساسي (x_2)	مؤشر الودائع (x_3)	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة
المتغير المعتمد							
الاستدامة المالية	β	-1.048	0.0033	0.030	20.27	37.6	2.21
	T	-5.98***	0.03	0.52	2.39**		

***P≤0.01 **P≤0.05 *P≤0.10

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

واشر الجدول (9) نتائج تحليل أنموذج الانحدار المتعدد لسنة 2008م عدم معنوية قيم ميل معامل التقدير (β_1)(β_2) للمتغيرين التفسيريين الأول والثاني، فيما كانت نتائج تحليل اثر المتغير التفسيري الثالث (مؤشر الودائع) ذات اثر معنوي، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير للمتغير التفسيري الأخير (0.272) عند مستوى معنوية (5%)، إلا أن ما يظهره الجدول (4)) أن الأنموذج غير متوافقٌ بدلالة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (2.21) ، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج R^2 (37.6%) وكما يوضح الجدول (10) .

ويوضح الجدول رقم (10) نتائج انموذج الانحدار المتعدد لسنة 2009م .

جدول رقم (10) :نتائج أنموذج الانحدار المتعدد لسنة 2009

المتغيرات المستقلة		Constant	مؤشر متانة رأس المال (x_1)	مؤشر رأس المال الأساسي (x_2)	مؤشر الودائع (x_3)	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة
المتغير المعتمد							
الاستدامة المالية	β	-0.915	-0.006	-0.043	0.261	33.1	*61.3
	T	8***7.6-	-0.54	-0.17	2.30**		

***P≤0.01 **P≤0.05 *P≤0.10

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

ويبين الجدول (10) نتائج تحليل أنموذج الانحدار المتعدد لسنة 2009م، وتظهر النتائج عدم معنوية قيم ميل معامل التقدير(β_1)(β_2) للمتغيرين التفسيريين الأول والثاني، فيما كانت نتائج تحليل اثر المتغير التفسيري الثالث (مؤشر الودائع) ذات اثر معنوي فضلا عن توافق الإشارة الموجبة مع العلاقة المتوقعة، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير للمتغير التفسيري الأخير (0.261) عند مستوى معنوية (5%)، كما يتضح من الجدول (5) أن الأنموذج متوافقٌ بدلالة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (3.61) عند مستوى معنوية (10%)، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج R^2 (33.1%) .

ويوضح الجدول رقم (11) نتائج انموذج الانحدار المتعدد لسنة 2010 م.

جدول رقم (11) : نتائج أنموذج الانحدار المتعدد لسنة 2010

المتغيرات المستقلة		Constant	مؤشر متانة رأس المال (x_1)	مؤشر رأس المال الأساسي (x_2)	مؤشر الودائع (x_3)	معامل التحديد R^2	قيمة F المحسوبة
المتغير المعتمد							
الاستدامة المالية	β	0.253	-0.080	30.06	0.127	38.5	2.29
	T	5.62***	-0.94	0.37	2.32**		

***P≤0.01 **P≤0.05 *P≤0.10

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

ويوضح الجدول (11) نتائج تحليل أنموذج الانحدار المتعدد لسنة 2010م ، وأشرت النتائج عدم معنوية قيم ميل معامل التقدير (β_1)(β_2) للمتغيرين التفسيريين الأول والثاني ، فيما كانت نتائج تحليل اثر المتغير التفسيري الثالث (مؤشر الودائع) ذات اثر معنوي، إذ بلغت قيمة ميل معامل التقدير للمتغير التفسيري الأخير (0.127) عند مستوى معنوية (5%)، كما يتضح من الجدول (5) أن الأنموذج غير متوافقٌ بدلالة قيمة F المحسوبة والتي بلغت (2.29) ، كما بلغت القوة التفسيرية للأنموذج R^2 (38.5%).

نستنتج مما سبق المصارف التي تعتمد على الودائع التقليدية كمصدر للتمويل تكون اكثر استقراراً ولديها قدرة على الاستدامة والمطاولة في منح الائتمان خلال الازمات من المصارف التي تعتمد على مصادر اخرى كالاقتراض فأموال الاقتراض هذه تتبخر بسرعة عندما تخضع الاسواق لضغوط وازمات فيتوقف المقرضون عن منح قروض جديدة وتجديد قروض قديمة.

النتائج :

1.تؤدي زيادة نسبة كفاية راس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطرة الى تحقيق الاستدامة المالية والاستمرارية في منح الائتمان المصرفي وقت الازمة.

2. عدم كفاية راس المال يعرض المصرف للازمات المصرفية فمن وجهة نظر المصارف فرأس المال هو صمام الأمان الذي يستعمل لسداد مختلف الالتزامات وتحت اسوء الظروف وفي الوقت نفسه يعد راس المال عنصر امان للأطراف المتعاملة مع المصرف وعلى راسهم المقترضون.

3.ان المصارف التي تعتمد على الودائع التقليدية كمصدر للتمويل تكون اكثر استقراراً ولديها قدرة على الاستدامة والمطاولة في منح الائتمان خلال الازمات من المصارف التي تعتمد على مصادر اخرى كالاقتراض فأموال الاقتراض هذه تتبخر بسرعة عندما تخضع الاسواق لضغوط وازمات فيوافق المقرضون عن منح قروض جديدة وتجديد قروض قديم.

4. ان القطاع المصرفي العراقي يواجه صعوبات عديدة في تطبيق مقررات لجنة بازل ولكن إجراءات البنك المركزي العراقي المتشددة دعت المصارف الى الالتزام بهذه المقررات ولو في حدها الأدنى.

التوصيات :

1. يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول موضوع قوة رأس المال وقدرته على المطاولة وتأثيره على الاستدامة المالية خلال الأزمات التي تتعرض لها المصارف.

2. ضرورة تضمن التقرير المالي للمصرف على القواعد والاسس التي يبنى عليها عملية قياس كفاية راس المال بما يؤدي الى زيادة الوعي والمصرفي فضلاً عن كونه يعزز الموقف التنافسي للمصرف مقارنة مع المصارف الأخرى الإقليمية والعالمية.

3. ضرورة تطوير النماذج المعدة لقياس نسبة كفاية راس المال حتى تتوافق مع ما جاءت به مقررات لجنة بازل3.

المراجع :

1. الصفدي،سماح ديب ، (2009م) ، الاستدامة المالية ما بين المفهوم التجاري والتنموي. غزة .فلسطين .

2. عبد النبي ، وليد عيدي، البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية، منشورات البنك المركزي.http://cbi01.hosting.runbox.com/index.php?pid=Publications&lang=ar

3. عبد ،العبيدي،زياد نجم،رائد عبد الخالق.(2010م).اثر التغير في راس المال الممتلك على ربحية المصارف (دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار).البحوث العلمية.

4. قارون،احمد ، (2013م).مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية راس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل ،رسالة ماجستير منشورة،جامعة فرحات عباس–سطيف1.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،قسم العلوم التجارية.

5. رشيد ،مصطفى كامل ، (2007م).مدى امكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع الاشاره الى العراق .مجلة الادارة والاقتصاد .العدد السابع والستون.

6. الجميل، سرمد كوكب، (2006م) ، إدارة المؤسسات المالية، ط1، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل.

7.charem,Nadia,2014,Analysis of Basel III capital requirements repercussions on the financial sector and the real economy ,Master thesis ,Aarhus university ,Department of Economics and Business-Business studies.

8.Bale III:les impacts anticiper ,2011,KPMC,cutting through complexity.

9. Global alliance for banking on values ,strong ,straight forward and sustainable banking,2012,financial capital and impact metrics of values based banking ,www.gabv.org.

10.Hampel ,Georyge,1994,Bank management :text and cases, 4th ed.

11. Scott,Hal,2005,Capital Adequacy Beyond Basel Banking,Securities,and Insurance,OXFORD university press.

12. EK,Sara, 2011,The implications of financial sustainabilityin the microfinance industry,Master of science thesis INDEK.

13. Gelder,Jan Willem Van,Myriam Vander Stichele, 2011, Sustainability Criteria in banking rules:How to integrate sustainability in capital requirements ,friends of the earth Europe, bank track.

14. Basel Committee on Banking Supervision,Basel 3:agloobal vegulatory Frame Work for more resitient banks and banlings systems December ,2010,www.bis.org/publ/bcbs189.pdf

15. Drehmann,tsatsaronis,Mathias,Kostas,2013,The credit –to-GDP-gap and countercyclical capital Buffers:questions and answers,Bis Quarterly Review.

16. Basel Committee on Banking Supervision, Consultative Document Revised Basel IIILeverage ratio fram work and disclosure requirements ,2013, www.bis.org/publ/bcbs189.pdf.

الملاحق :

ملحق رقم (1) : الأشكال البيانية لاختبار التوزيع الطبيعي

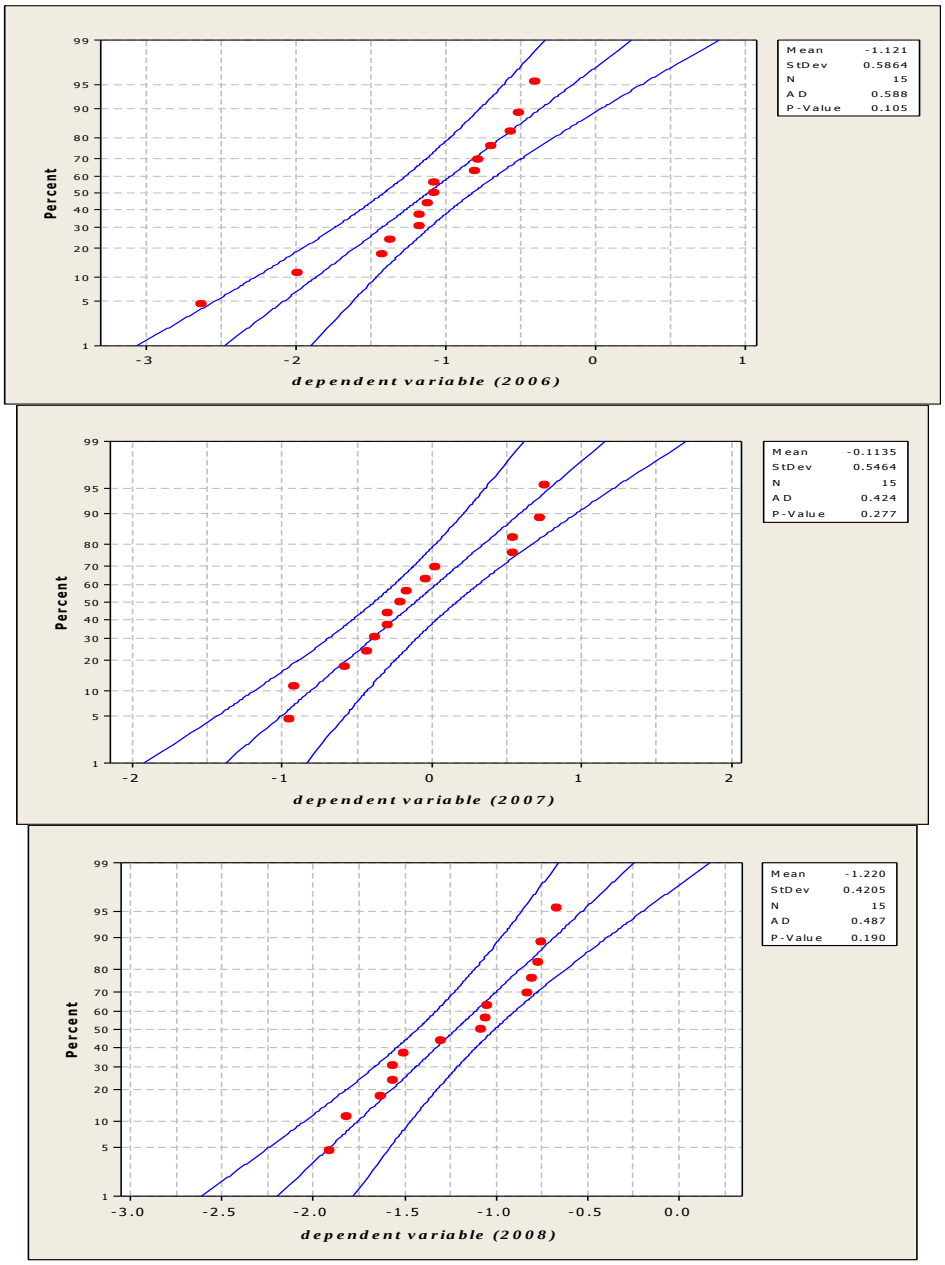

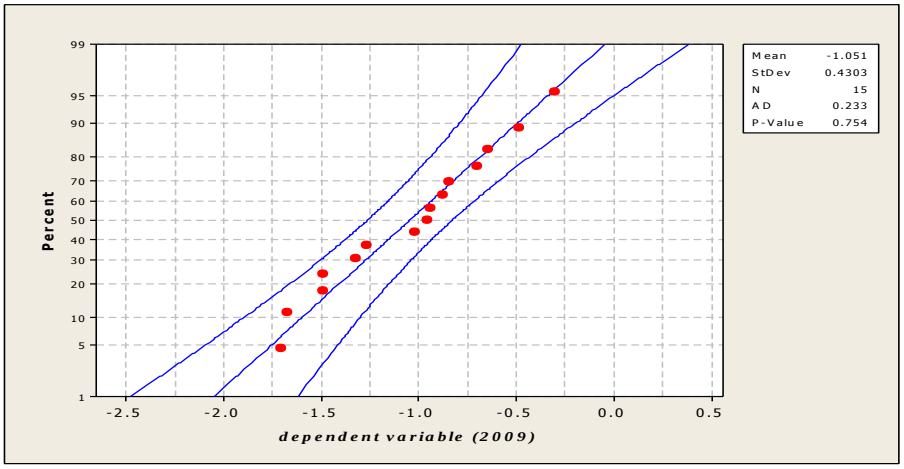
Percent
99
95
90
80
70
60
50
40
30
20
10
5
1
-2.5
-2.0
-1.5
-1.0
-0.5
0.0
0.5
dependent variable (2009)
Mean -1.051
StDev 0.4303
N 15
AD 0.233
P-Value 0.754

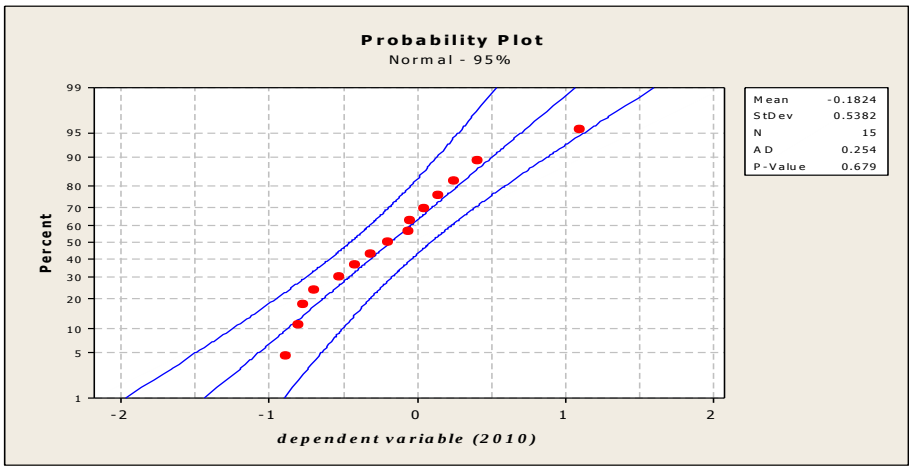
Probability Plot
Normal - 95%
Percent
99
95
90
80
70
60
50
40
30
20
10
5
1
-2
-1
0
1
2
dependent variable (2010)
Mean -0.1824
StDev 0.5382
N 15
AD 0.254
P-Value 0.679